الفصل الثاني والعشرون:
السلطان الثائر وفلسطين

انتصار خليل الشنطي

" أتعرف يا جمال ما هو ذنبنا؟ نحن لم نعرف السلطان عبد الحميد، فأصبحنا آلة بيد الصهيونية ".

أنور باشا [٣]

ما من سلطان عثماني، أثار الجدل حول شخصيته، مثل السلطان عبد الحميد الثاني، الذي ولد في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٨٤٢، ودرس العلوم السياسية، كما تعلَّم اللغتين العربية، والفارسية، وأجادهما، و نظم الشعر، فيما تمَّيز بالشخصية القوية، وتولى العرش، خلفاً لأخيه، مراد، في ٣١ آب / أغسطس ١٨٧٦، و استمر في الحكم، زهاء أربعة و ثلاثين عاماً، حيث انتهى حكمه، في ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٠٩.

اختلفت آراء المؤرخين و الباحثين في تقييم حكم السلطان عبد الحميد، اختلافاً شاسعاً، فبينما تعرض لحملات عنيفة من بعض المؤرخين والسياسيين، تناولوا فيها حياته العامة و الخاصة، بكل نقيصة، أثنى عليه عشرات المؤرخين الآخرين.

فعلى الساحة الإسلامية، يشكل اسم عبد الحميد أساس فكرة " الوحدة الإسلامية "، باعتباره خليفة المسلمين، وصاحب مشروع " الجامعة الإسلامية ". يصفه أحد المؤرخين بقوله: " لم يسرف عبد الحميد في

اللهو، وكان رحيماً بالمعارضين، وقد رثاه المعارضون له، بعد وفاته "[1].

لكن دعاة القومية العربية، اعتبروا عبد الحميد رمزاً للقبضة الديكتاتورية ووصفوه بأنه يتظاهر بالتقوى و الصلاح، ويحيط نفسه بعلماء الدين من قبيل الدعاية، وفسَّر خصومه، كل مشروع إصلاحي تعهده

عبد الحميد تفسيراً تعسفيًا، مثل مشروع إنشاء سكة حديد (دمشق - الحجاز)، " والجامعة الإسلامية "، ففي رأيهم كان هدف عبد الحميد الخفي والأوحد هو أن تشتد قبضته على الولايات العثمانية، ليحكمها، من جديد.

أما القوميون الأتراك، فأدانوا عبد الحميد، لأنه اهتم بالعرب، اهتماماً فاق اهتمامه بالأتراك.

أجهزة الإعلام الغربية قدمت السلطان عبد الحميد، على أنه ذلك السلطان السفاح، الدكتاتور، الجاهل. وبالرغم من ذلك الاحترام الذي أظهرته الدول الأوربية، في بداية تولى عبد الحميد للحكم، فإنها بدأت تخاف منه، باعتباره كان يسعى إلى معالجة (الرجل المريض) [*]، وشفائه، ومن ثم اعادته إلى سابق قوته مما جعل تلك الدول تتربص به للتخلص منه.

وَوُجِهَت إلى عبد الحميد تهمة التواطؤ والمشاركة في ضياع فلسطين، وأنه لم يكن ضد الاستيطان اليهودي في فسطين، في حين لا

يخلو كتاب صهيوني من إدانة عبد الحميد لأنه عرقل تحقيق المشروع الصهيوني.

فما هو موقف السلطان عبد الحميد من المشروع الصهيوني؟ وما هي الإجراءات التي اتخذها في هذا المضمار؟ ثم هل تواطأ عبد الحميد، بالفعل، مع الصهاينة لإقامة دولتهم في فلسطين؟

أولاً: أوضاع فلسطين:

مفهوم " فلسطين " كوحدة إدارية مستقلة، لم يكن جلياً واضحاً في العهد العثماني، إذ كانت فلسطين جزءًا إدارياً، واقتصادياً من سوريا، وإن كانت لها خصوصية معينة، ترجع جذورها إلى أسباب دينية، مرتبطة بالأماكن المقدسة.

في بداية عهد عبد الحميد، انقسمت أرض فلسطين إلى المناطق الإدارية التالية [٢]:

١- سنجق عكا: وشمل أقضيه عكا؛ وحيفا؛ وصفد والناصرة وطبرية.

٢- سنجق نابلس [*]: وشمل أقضية نابلس؛ وجنين؛ وطولكرم.

٣- سنجق القدس: وشمل أقضيه القدس؛ ويافا، وغزة، والخليل، وبئر السبع.

اتبعت هذه السناجق؛ ولاية دمشق؛ حتى عام ١٨٨٧. وكانت أراضي فلسطين تتبع دائرة تسجيل الأراضي في دمشق، حتى عام ١٨٩١.

ساد البلاد العربية، ومنها فلسطين، عهد من التأخر والركود الثقافي والحضاري واستنفذ هذا التدهور عدداً من المفكرين العرب، للتنديد بالخلافة العثمانية، ومالبثت أن أطلعت الكراهية بين الترك والعرب برأسها، في غضون القرن التاسع، عشر نتيجة لأسباب مختلفة منها:

١- تفشي الفساد في أجهزة ومؤسسات الدولة العثمانية.

٢- تدهور و انهيار اقتصاد الدولة.

٣- تغلغل التأثيرات الفكرية الغربية في البلاد، في كلا الجانبين، العربي والتركي وتشجيع هذه التأيرات لنمو الأفكار القومية.

٤- انتشار المدارس التبشيرية، وارتباطها بالدول الغربية.

٥- على أن أهم الأسباب هو اتسام الدولة العثمانية بالصبغة المركزية، فبينما كانت سياسة الباب العالى، في الاستانة، يشير في اتجاه تشديد قبضة السلطان على أطراف السلطنة، كانت الأفكار المناهضة لمركزية الدولة، والمطالبة باستقلال العرب، آخذة في الانتشار، وذلك بعد أن اتسعت دائرة المتعلمين، بفعل كثرة المدارس، فتعددت المطابع، و انتشرت الكتب، والصحف.

نما تيار القومية العربية، في سوريا ولبنان، بوتيرة أسرع من سائر البلدان العربية، إلا أن ذلك لم يمنع انتشار التيار القومي العربي لدى المثقفين في فلسطين، بحيث شهدت فلسطين، في تلك الفترة نشاطًا فكرياً و ثقافياً. وتسارعت وتيرة انتشار المدارس في فلسطين، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصبح عدد المدارس في لواء القدس،

وحده، على الأقل، سبعين مدرسة، وبلغ عدد التلاميذ ٣٠٠٠ تلميذ، ومن المؤكد أن عدد المدارس والتلاميذ في سائر الأقضية في فلسطين زاد عن هذا العدد، ولعل دار المعلمين (السيمينار) الروسى، في الناصرة كان من أهم المعاهد العلمية، التي قامت بدور بارز في اليقظة الفكرية القومية [٣].

أشارت كل الدلائل إلى اندماج بعض الفلسطينيين في النشاط السياسي العربي القومي، الذي سعى إلى استقلال العرب عن الترك، لكن عبد الحميد عمد إلى بسط حكمه الفردي، وسيطرة الدولة بصفتها العثمانية الإسلامية، واتبع سياسة قضت بالاعتماد على شتى العناصر العرقية والمذهبية، فجمعت مؤسسات الدولة أفراداً من الترك، والعرب، والأرمن، واليهود، و غيرهم. واتخذ السلطان مع معارضيه أساليب كثيرة متنوعة، جمعت بين الدهاء والشدة.

ثانياً: الحركة الصهيونية وعبد الحميد:

اتبع العثمانيون سياسة التسامح الدينى إزاء اليهود، منذ بداية الحكم العثماني، حيث سمحوا ليهود أوربا بالاستقرار في أراضي الدولة العثمانية، وبدأ اليهود الأوروبيون يعدون العدة للهجرة إلى فلسطين.

أصدر السلطان العثماني سليمان القانوني فرماناً بإسكان حوالي خمسة آلاف يهودي بالقرب من بحيرة طبرية، في عام ١٥٣٥ [٤].

مع الضعف المطرد للدولة العثمانية، بدأ التغلغل الأوروبي الاستعماري في أراضى الدولة، وجر معه ازدياد الهجرة اليهودية، وتزايد عدد اليهود في القدس، تدريجياً، وبدأت طلائع البعثات الأثرية

الأجنبية، والتي سيطر عليها اليهود، تفد إلى القدس، تحت ستار التنقيبات الأثرية.

فتحت معاهدة عام ١٨٥٦ التي عقدت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية الباب لهجرة اليهود من روسيا إلى فلسطين، هرباً من الاضطهاد الروسي.

كما استغل اليهود قوانين إصلاح الأراضي العثمانية (١٨٥٦ - ١٨٥٨) وازدادت خطورة هذه القوانين، بعد تعديلها، عام ١٨٦٩، ومنحت الأجانب حق امتلاك الأراضي، وأدت زيادة الضرائب، وعجز الفلاحين عن تسديد ديونهم واستيلاء الدولة على أراضي الفلاحين، وعرضها في المزادات العلنية، لاستيفاء ديونهم، كل هذا أدى إلى وقوع مساحات كبيرة من الأراضي في أيدي المرابين، الذين كانوا أكثر استعداداً لنقل ملكياتهم إلى الأجانب [٥].

توالى إنشاء المستعمرات اليهودية في فلسطين، خاصة بعد أن نجح رئيس جمعية الأليانس [٦] الإسرائيلية، أودلف كريميه، عام ١٨٦٨، في الحصول على ميثاق من السلطان العثماني، عبد العزيز، بمنح الأليانس أرضاً تبلغ مساحتها ٢٦٠٠ دونم، بالقرب من يافا، وأقيمت عدة مستوطنات، مثل صاروفه، (١٨٦٩) ومكفيه (١٨٧٠)، كما أقيمت مستوطنة بتاح تكفا
(١٨٧١)، بعد أن اشترى أرضها قنصل ألمانيا في يافا [٦].

عامل السلطان عبد الحميد اليهود معاملة طيبة، وأعطاهم المساواة

أمام القانون مع رعاياه المسلمين، و عامل حاخام تركيا الأكبر معاملة كبار موظفي الدولة ووزع آلاف الفرنكات على فقراء اليهود في العاصمة التركية. وتبوأ اليهود مراكز عالية في الدولة العثمانية، وتغلغوا في المرافق الاقتصادية كافة، بالإضافة إلى انضمامهم للجمعيات التركية المختلفة.

رحبت السلطات العثمانية، في بداية الأمر، بقدوم اليهود إلى السلطنة، لكن هذا الموقف تغير مع زيادة موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. إذ خشي عبد الحميد أن تؤدي زيادة أعداد أولئك المهاجرين إلى نشوء مشكلة قومية جديدة، في الإمبراطورية العثمانية، التي جابهت مشاكل عدة مماثلة، خلال القرن التاسع عشر، كما أسهمت احتجاجات العرب الفلسطينيين ضد هجرة اليهود إلى تغير موقف السلطات العثمانية منها. يقول عبد الحميد: " إنني أعرف مخططات اليهود ومشاعرهم القومية المتطرفة. إن قوة وسطوة اليهود على دول أوربا أكثر منها بكثير على الدولة الشرقية، وربما كانت تلك السطوة دافعاً للدول الغربية على تشجيعهم للهجرة إلى فلسطين، للتخلص منهم. ولكن عدد اليهود الموجودين في بلادنا هو ليس بالقليل لكي نسمح بهجرة أعداد أخرى منهم إلى فلسطين [٧].

تنبهت السلطات العثمانية، في وقت مبكر، إلى خطر موجات الهجرة اليهودية نحو فلسطين، مما دفعها إلى الإعلان، في أواخر سنة ١٨٨١، عن موقف واضح بهذا الشأن، مفاده السماح لهجرة اليهود إلى أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، غير فلسطين، شرط أن يوافق

المهاجرون على أن يستبدلوا جنسياتهم الأجنبية الجنسية العثمانية، وظلت هذه السياسة سارية المفعول، غير أنها لم ترق في أعين المهاجرين اليهود الذين رفضوا التنازل عن جنسيتهم الأصلية، ليتسنى لهم التمتع بحماية القناصل الأجانب من الدولة العثمانية.

في عام ١٨٨٢، تدخل بعض كبار اليهود لدى القنصل العثماني العام في ثغرة الأوديسا باليونان، كى يمنح اليهود تصريحاً بدخول فلسطين، والاستقرار فيها، واتصل القنصل بحكومته، فتلقى منها رداً، علقت صورة منه على شكل إعلان على دار القنصلية في ٢٨ نيسان / إبريل عام ١٨٨٢ جاء فيه " أن الحكومة العثمانية تبلغ جميع اليهود الراغبين في الهجرة إلى الدولة بأنه ممنوع عليهم الاستقرار في فلسطين، وأن الدولة تسمح له بالإقامة في أى إقليم آخر من أقاليم الدولة شريطة أن يكونوا رعايا عثمانيين ويخضعوا لقوانين الدولة " (٨).

لكى يحول عبد الحميد دون استقرار اليهود المهاجرين في فلسطين، أصدر قوانين، عام ١٨٨٢، لا تسمح لليهود بدخول فلسطين، إلا في حالة واحدة هي الحج وزيارة الأماكن المقدسة، ولمدة ثلاثة أشهر على أن يحجز جواز سفر الزائر، ويودع في مركز البوليس العثماني، حيث يستبدل به، مؤقتاً، بالجواز الأحمر، وهو بمثابة تصريح مؤقت لزيارة القدس لمدة ثلاثة أشهر وكان هذا القرار رداً صريحاً على موقف القناصل الأجانب، ومحاولتهم المستمرة تعطيل فاعلية القوانين العثمانية الخاصة بهجرة اليهود إلى فلسطين.

توجه عدد كبير من اليهود إلى الآستانة، ليغيروا قانون الهجرة، وكان

في مقدمة من ذهب لهذه الغاية لورنس أوليفانت. لكن هذه الجهود لم تثن السلطات العثمانية عن التمسك بقانون منع اليهود من الإقامة في فلسطين. ونتيجة لازدياد شكوك السلطان بالتحرك الصهيوني ،أفهم عبد الحميد أوليفانت بأن اليهود يستطيعون العيش بسلام في أية جهة من السلطنة، إلا في فلسطين، وأن الدولة العثمانية ترحب بالمضطهدين، ولكنها لا ترحب بإقامة مملكة لليهود في فلسطين، يكون أساسها الدين. صدم أولفانت من موقف عبد الحميد، وراح ينشر الدعاية السيئة ضده، فما كان من السلطان إلا أن طرده من استانبول. فذهب أوليفانت إلى وزير أمريكا المفوض في استانبول، شتراوس، الذي اجتمع بالسلطان لإقناعه بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، لكن عبد الحميد أفهمه صراحة بأن لا أمل في بقاء اليهود في فلسطين [٩].

إمعاناً من الباب العالي في سياسة منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أرسلت الاستانة في ٢٩ حذيران / يونيو ١٨٨٢ رسالة إلى متصرف القدس وإلى السلطات العثمانية، في بيروت، وحيفا، واللاذقية، يمنع أي يهودي روسي أن تطأ قدمه أرض فلسطين [١٠].

أبلغت الآستانة، في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٨٨٣، رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي، رسمياً، قرار مجلس الوزراء العثماني، القاضي بمنع دخول اليهود الروس إلى فلسطين وكانت السلطات العثمانية تنظر إليهم نظرة مشوبة بالشكوك والريبة.

لكن أمام ضغط الدول الأوروبية، أصدر الباب العالي سنة ١٨٨٤، تعليمات جديدة قضت بالسماح لليهود الروس بزيارة الأماكن المقدسة

شريطة ألا تزيد مدة إقامتهم عن ثلاثين يومًا إلا أن الدول الأوروبية بدأت بالضغط على الباب العالى بغية تمديد إقامة الحجاج اليهود إلى ثلاثة أشهر بدلاً من شهر واحد و قد وافقت الحكومة العثمانية على هذا الطلب، وذلك في عام ١٨٨٧[١١].

منذ عام ١٨٨٧، قرر عبد الحميد رفع الوضع الإداري لبيت المقدس من سنجقية إلى متصرفية [*] خاصة، تتبع الباب العالي، مباشرة، بهدف تأكيد سيطرة الحكومة على بيت المقدس، ومراقبة الهجرة اليهودية، بصفة مباشرة.

لم يكتف عبد الحميد بذلك، وإنما أصدر عدداً من الإيرادات السنية. حظر فيها على ولاته السماح لليهود بشراء أراضي من فلسطين. يقول عبد الحميد في إحدى هذه الفرمانات: " لا يسمح بإجراء ينتج عنه قبول اللاجئين اليهود المطرودين من كل بلد، يترتب عليه إنشاء حكومة لهم في القدس، مستقبلاً. وبما أنهم ليسوا من مواطني إمبراطوريتنا، فيتحتم عدم قبولهم في البلاد " ويتساءل عبد الحميد باستنكار: " لماذا نقبل في بلادنا من طردهم الأوروبيون المتمدينون، وأخرجوهم من ديارهم؟ ويجيب عبد الحميد بنفسه على سؤاله بأنه لا محل لقبولهم سيما وعندنا فتنة أرمينية وانتهى عبد الحميد في فرمانه هذا طالباً من مقام الصدارة [**]. اتخاذ قرار عام في هذا الموضوع، دون حاجة لعرضه على أحد " [١٢].

نتيجة لفرمانات عبد الحميد، قامت السلطات العثمانية بعدم منح تصريح دخول لليهود الروس إلى أراضى الدولة العثمانية وتطبيق تعليمات الدولة حول سد الأبواب أمام اليهود الأجانب من جميع

الجنسيات، وأرسلت مذكرة شفاهية إلى البعثات الأجنبية، أكدت فيها الدولة العثمانية، بأنها لن تسمح باستقبال سفن المهاجرين اليهود، لكن هذه الجهود لم تنجح، بسبب حصة روسيا وألمانيا في قانون الامتيازات الأجنبية.

في أواخر القرن التاسع عشر، وعشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، في بال، بسويسرا، سنة ١٨٩٧، تبلورت " المنظمة الصهيونية العالمية " وطرحت برنامجها السياسي المحدد، الذي نص على قيام دولة يهودية مستقلة. ودار الحديث حول فلسطين. ولتحقيق ذلك كانت هناك خطوات عدة أمام الحركة الصهيونية، منها: الحصول على موافقة الدول الكبرى على استيطان اليهود في فلسطين، وإقناع القوى العظمى بممارسة الضغوط على الدول العثمانية، وإرسال وكلاء للحركة الصهيونية إلى فلسطين، لأجل غض النظر، وتقديم المبررات لهجرة اليهود إلى فلسطين.

لأن الحركة الصهيونية أدركت الأزمة الاقتصادية، التي كانت الدولة العثمانية، تعاني منها، لذا حاول الصهاينة، بشكل منتظم الاتصال بالسلطان عبد الحميد الثاني، لإقناعه لفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والسماح لهم بإقامة مستوطنات فيها، مقابل المساعدات والهبات المالية للدولة العثمانية، لا سيما وأنها كانت تعاني من مشاكل مالية معقدة، بحيث فرضت الدول الأوروبية الدائنة بعثة مالية أوروبية في تركيا للإشراف على أوضاعها الاقتصادية، ضماناً لتسديد ديون تركيا للدول الأوربية.

إن ثغرة الأزمة الاقتصادية للدولة العثمانية، كانت السبيل الوحيد أمام

الزعيم الصهيوني، هرتزل، كي يحاول التأثير على سياسة عبد الحميد تجاه اليهود، وفي شباط / فبراير ١٨٩٦، أوحى هرتزل إلى صديقه، نيولنسكي[٣] بأن يتوسط له عند السلطان، ويقدم له عرضاً مالياً من اليهود للسلطان. في هذا الصدد يقول هرتزل، في مذكراته: " علينا أن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا [١٣].

يقول هرتزل إن نيولينسكي أخبره، بعد حديثه مع عبد الحميد، بأن السلطان لن يتخلى، أبداً عن القدس، وكان نيولينسكي يعتقد بأن المال لا يعني للسلطان شيئاً، وثمة طريقة أخرى، يمكن التأثير بها على السلطان، وهي مساندته في قضية الأرمن. هنا أخبر هرتزل السلطان، عن طريق الوسطاء، بأنه سينشر في جريدة " دي فيلت "، التي يعمل بها بسرور و حياد أكيدين، المراسلات و الأنباء التي قد تكون في صالح السلطان [١٤]، ليحوز على رضاه.

لكن رفض عبد الحميد للمطالب الصهيونية كان قاطعاً. يقول نيولنسكي، قال السلطان لي: " إذا كان هرتزل صديقك، بقدر ما أنت صديقي، فانصحه ألا يسير، أبداً، في هذا الأمر. لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحدًا من البلاد؛ لأنها ليست لي، بل لشعبي، لقد حصل شعبي على هذه الامبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها، فيما بعد، بدمائهم. ليحتفظ اليهود بملايينهم، إذا مزقت الإمبراطورية قد يحصل اليهود على فلسطين، بدون مقابل. ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق، أولاً، في جثتنا، وأني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا، ونحن على قيد الحياة " [١٥].

لما رأى هرتزل عقم أساليبه، التي اتبعها، لإقناع السلطان بالهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين، فضل السفر بنفسه إلى الآستانة ليقابل السلطان بنفسه، ولكن الفشل كان حليفه، فلم يحظ بمقابلة عبد الحميد، وغادر هرتزل الآستانة، في ١٨٩٦/٦/٢٨، غاضباً مخذولاً.

في ٢٨ آب / أغسطس ١٨٩٧، انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول، في بازل بسويسرا، وأكد على ان هدف الصهيونية إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين، ولأن هرتزل لمس مدى رفض السلطان توطين اليهود في فلسطين، نصح هرتزل مندوبي المؤتمر، بقوله: " لست أنصحكم بأن تهاجروا إلى فلسطين، فذلك خطر عليكم، وعلى السكان الأصليين. ابتعدوا عن فلسطين، واجتنبوها، واختاروا لأنفسكم بلداً غيرها، ذلك خير لكم " [١٦]. لكن أعضاء المؤتمر الصهيوني أكدوا على ضرورة تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين دون غيرها.

بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، نشط هرتزل، واتصل بالأوساط البريطانية، والنمساوية، والايطالية، والروسية، والمجرية، لبذل وساطتهم، من أجل تحقيق المشروع الصهيوني، مقابل القروض المالية اليهودية للدولة العثمانية.

قابل عبد الحميد هذه العروض بمزيد من التشريعات والقوانين فأصدر في حزيران / يونيو ١٨٩٨، فرماناً بمنع اليهود من دخول القدس. ولم يقتصر تشدد السلطات العثمانية فيما يختص بالهجرة اليهودية، على القدس الشريف فحسب، بل حدث أن منع قائمقام يافا اليهود الإنجليزمن دخول البلاد وإعادتهم إلى السفينة، كما قام بطرد

عائلتين يهوديتين، لانتهاء زيارتهما لفلسطين. وبلغ من تشدد السلطات العثمانية من تنفيذ هذه القوانين، أنها منعت نائب القنصل البريطانى في أنطاكية من الدخول إلى فلسطين، مالم يقدم التعهد المطلوب، لكونه يهودياً [١٧]. ذلك التعهد الذي قضى بخروج اليهودي من البلاد، بعد المدة المحددة لزيارته.

قبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الثانى بيومين، في ١٨٩٨/٨/١٣، أرسل هرتزل رسالة إلى السلطان، بمناسبة بدء جلسات المؤتمر، رفع إليه فيها تعهد الصهيونيين المجتمعيين بالاخلاص لجلالته، والتقدير للطفه نحو رعاياه اليهود، وأوضح هرتزل رغبتهم في إغاثة إخوانهم التعساء من دول أوروبا المختلفة، وفي الإسهام في ازدهار الإمبراطورية العثمانية، وأملهم في أن تحظى هذه الرغبات بتقدير السلطان، وتشجيعه [١٨]، وتجاهل السلطان رسالة هرتزل، ولم يرد عليها.

تجاوب عبد الحميد مع مساعى عرب فلسطين، وأرسل إلى كل من متصرفي القدس ويافا (١٨٩٩) لتنفيذ القوانين التي حددت إقامة اليهود في فلسطين، لمدة ٣١ يومًا، فقط.

في ١٣ آيار / مايو ١٩٠٠، توجه هرتزل إلى استانبول، في محاولة ثالثة للاجتماع بالسلطان، بواسطة المستشرق الهنغاري، فامبري، الذي حذر هرتزل من عبد الحميد، قائلاً له: " إياك أن تحدثه عن الصهيونية، القدس مقدسة لهؤلاء الناس مثل مكة " [١٩]. ولم يستطع هرتزل مقابلة السلطان.

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٠٠، وزعت السلطات العثمانية على الهيئات القنصلية المختلفة، فرمانات بعنوان: " القوانين المتعلقة بالزوار العبرانيين للأرض المقدسة ". وألغت هذه القوانين تأمين الخمسين ليرة تركية، وتحديد الإقامة فيها بواحد وثلاثين يوماً، وسمح لكل يهودي أجنبي، يزور فلسطين، بالإقامة فيها مدة ٣ أشهر. ونصّت القوانين على وجوب حفظ سجل شهري لتواريخ وتفاصيل مثل هذه التصاريح المؤقتة، وتوزع على السلطات المحلية، والبوليس، من أجل إبعاد الذين تجاوزوا فترة الإقامة[٢٠].

نتيجة لاتصالاته المتعددة، استطاع هرتزل مقابلة السلطان، في ١٨ أيار / مايو ١٩٠١، وعرض هرتزل مرة أخرى، مساعدة تركيا على تسديد ديونها للممولين الأجانب، الذين كانوا يضغطون عليها، ويتدخلون في شؤونها الداخلية، بواسطة قرض طويل الأمد، يقدمه بعض الرأسماليين اليهود، ووقف حملات صحف جماعة " تركيا الفتاة "، مقترحاً، مقابل ذلك إصدار " بيان صداقة " من قبل السلطان تجاه اليهود، يرحب بقدومهم إلى الإمبراطورية العثمانية، والاستيطان فيها وإيجاد ملجأ لليهود في الأراضي المقدسة بفلسطين.

غضب عبد الحميد لما سمع، وتوجه بحديثه إلى مرافق هرتزل، الحاخام ليفي موسى، قائلا: " إننا نظن بأن قومكم يعيشون بعدالة و أمن، و أنكم تعاملون نفس المعاملة الحسنة التي يعامل بها كافة أتباعنا، دون تفريق أو تمييز، فهل لكم شكاية؟ أو هناك معاملة غير عادلة، ولا نعرفها نحن؟ " فأجاب ليفي: " استغفر الله، سيدي، بفضل ظل شاهانتكم، نعيش

بكمال ورفاه، حاشا، لاتوجد لنا شكاية ما ". فرد عليه السلطان: إنكم تستفيدون من خيرات بلادنا، كمواطنينا الآخرين، بل أنتم تنعمون أكثر من سواكم، أفأظنكم نسيتم الاضطرابات و العذاب الذي كنتم ترونه في أنحاء العالم؟ " . ثم وقف عبد الحميد، وأدار نظره إلى هرتزل قائلاً له: " إننا لن نفرط بشبر من بلادنا وإني أحب تطبيق العدالة و المساواة على جميع المواطنين، ولكن إقامة دولة يهودية في فلسطين، التي فتحناها بدماء أجدادنا المسلمين العظماء،
فلا " [٢١].

لم يستطع هرتزل، الذي قابل السلطان، مرتين، أن يقنعه بالتخلي عن معارضته لإقامة دولة يهودية في فلسطين، بل إنه، كما ذكر وسيط هرتزل
" مارلنغ " - " رفض كل مشاريع الهجرة غير المحددة لليهود إلى تركيا، ووضع كل عقبة في طريق إدخال جماعي لليهود " [٢٢].

يوضح السلطان عبد الحميد في مذكراته الأسباب التي دعته إلى الوقوف في وجه المشروع الصهيوني، بأن دولاً أوروبية كثيرة أرادت التخلص من اليهود، وأيدت هجرتهم إلى فلسطين، " ولكن في دولتنا عددًا كبيرًا من اليهود، فإذا كنا نريد أن يستمر العنصر العربي الإسلامي متفوقاً في فلسطين، فعلينا ألا نسمح بهجرة اليهود إليها، وإذا كان الأمر خلاف ذلك وسمحنا لهم بالهجرة، فإنهم في مدة قصيرة يسيطرون على الحكم ونكون بذلك قد قضينا بأيدينا على عنصر ديننا بالموت الأكيد " [٢٣].

لقد اتجهت سياسة عبد الحميد إلى تقوية العنصر المسلم، وتشجيع هجرة أبناء الدين الإسلامي نفسه إلى البلدان العربية. إما هجرة اليهود فهي، في نظره غير مناسبة، لأنها تزرع في أرض العثمانيين المسلمين سكناً لا ينتمون إلى نفس الدين و العادات وتمكنهم من السيطرة على الأمور، في المستقبل، أو خلق الفتن والقلاقل.

عن القدس يقول عبد الحميد: " لماذا نترك القدس؟ إنها أرضنا، وستبقى كذلك فهي من مدننا المقدسة، و تقع في أرض إسلامية، لابد أن تظل القدس لنا " [٢٤].

بالرغم من ذلك تمكن الصهاينة من عقد مؤتمر صهيوني في فلسطين، عام ١٩٠١، فقرر الباب العالى وقف اى نشاط سياسى صهيونى في فلسطين، ولم ينعقد المؤتمر مرة أخرى في فلسطين.

كما وقف السلطان عبد الحميد في وجه مشروع صهيوني آخر، أضفت عليه الصهيونية ثوبًا ثقافيًا، هو إنشاء جامعة عبرية في القدس، استهدفت منه الصهيونية استقطاب عدد كبير من الاساتذة اليهود من جامعات العالم إلى فلسطين، لتكون تلك الجامعة دعامة علمية للدولة اليهودية المنتظرة في فلسطين، ووسيلة للتسلل الثقافي الصهيوني على أعلى المستويات إلى فلسطين.

تقدم هرتزل إلى عبد الحميد بمذكرة، مؤرخه في ٣ أيار / مايو ١٩٠٢، طلب فيها بأن يأذن له بإنشاء جامعة عبرية في بيت المقدس، للطلبة العثمانيين، بدلاً من إيفادهم إلى الجامعات الأوربية [٢٥].

صوَّر هرتزل لعبد الحميد دافعين شريفين، يكمنان وراء هذا المشروع. الدافع الأول سياسي: بذريعة حرص هرتزل الصهيوني على عدم تعريض الطلاب العثمانيين في أوروبا لأخطار الغوايات السياسية، فيعتنقون آراء ثورية، قد يطالبون بتطبيقها في الدول، بعد عودتهم من أوروبا، وتكون الدولة أمام أحد أمرين: إما تعريض الطلبة العثمانيين لأخطار هذه الاتجاهات السياسية الثورية، وإما أن تحول بينهم وبين مناهل العلم في أوروبا. أما الدافع الثاني فهو إسلامي؛ بذريعة أن الطلبة العثمانيين قد يبتعدون عن التقاليد الإسلامية، وقد قال هرتزل الصهيوني أنه يخشى أن تفتن الحياة الخلفية الماجنة التي تسود مدن أوروبا الطلاب المسلمين العثمانيين.

لم يكن هرتزل يهدف لفتح آفاق جديدة للتعليم الجامعي أمام الشباب العثماني، بقدر ما كان يطمع في استدراج السلطان كي يأذن له في إنشاء جامعه عبرية، تضفي عليها الدولة العثمانية صبغة شرعية، وتغذيها الحركة الصهيونية بأساتذه وأموال صهيونية. وتغدو مركز إشعاع سياسي ثقافي صهيوني في البلدان العربية، ولهذا رفض عبد الحميد المشروع الصهيوني، جملة وتفصيلاً، حيث رأى فيه تمكيناً لليهود في فلسطين، في حين أن عبد الحميد استهدف استقطاب الرأى العام الإسلامي، من خلال فكرة الجامعة الإسلامية.

عمل عبد الحميد، جاهدًا، على عدم إعطاء أي امتياز لليهود، من شأنه أن يؤدي إلى تغلب العنصر اليهودي على العنصر العربي. وإلى جانب الإجراءات الإدارية التي قررها عبد الحميد، لمنع استيطان اليهود

في فلسطين، قام بجهود ممائلة، لحماية سيناء، التي سعت الحركة الصهيونية، في عهد الخديوي عباس حلمى (١٨٩٢ - ١٩١٤)، إلى استيطان اليهود فيها، باعتبارها محطة أولى للوثوب إلى فلسطين [٢٦].

موقف عرب فلسطين:

لم يتخذ عرب فلسطين، في القرن السابع عشر، موقفًا عدائياً من اليهود، ولم يأخذ الصراع ضد الصهيونية، في أى مرحلة من مراحله، شكلاً دينياً، فقد فرق العرب، منذ وقت مبكر، بين الصهيونية كحركة سياسية، وبين اليهودية كمعتقد ديني. إذ نظر العرب الفلسطنيون إلى اليهود على أنهم شركاء في الوطن وقد لاحظ أول نصل بريطانى في القدس مدى التسامح الديني السائد بالنسبة لليهود [٢٧].

لم يتبدل الموقف العربي من اليهود إلا بعد أن أخذت طبيعة الوجود اليهودي في فلسطين، بل تحول من الطابع الديني والمعيشي إلى الطابع الاستعماري الاستيطاني. وعمل المهاجرون اليهود على امتلاك الأراضي وتجريد الفلاح العربي من أراضيه، وإقامة المستوطنات عليه، بالإضافة إلى مشاعر الخوف و الحذر على المقدسات الإسلامية في فلسطين.

من هنا تصدى عرب فلسطين للنشاط الصهيوني، نتيجة لوعي العرب لأهداف الفكرة الصهيونية، وخطرها المزدوج، الذي يهدد الطابع العربي الإسلامى للقدس، ومعيشة الشعب الفلسطيني. لقد شمل الوعي قطاعات الشعب كله، واتخذت ردود الفعل العربية أشكالاً متنوعة.

سعت حملات الصحافة في فلسطين ومنها " الكرمل "، و " فلسطين

"، إلى إيقاظ الوعي القومي، والوقوف ضد الخطر الصهيوني الوشيك الذي يهدد أرض فلسطين، ووجهت الصحافة انتقادات عنيفة إلى الزعماء، والأعيان، والأثرياء، والمتنفذين من السلطات المحلية العثمانية، الذين تواطأوا لبيع الأراضي إلى المهاجرين اليهود.

أما رجال السياسة من أصحاب المناصب الإدارية و أعضاء الأحزاب والجمعيات العربية، أو المندوبين في " مجلس المبعوثان " (*)، فعبَّروا عن معارضتهم للهجرة اليهودية. ففي مرحلة مبكرة أدرك يوسف ضياء الخالدى (عضو المبعوثان، ١٨٧٦) بأن خطة الصهيونية تهدف إلى، اقامة دولة يهودية، ولا يمكن أن يتم ذلك دون وقوع صدام بين العرب واليهود.

تصدى مفتي القدس، محمد طاهر الحسيني، للاستيطان الصهيوني، وترأس عام ١٨٧٩، هيئة محلية ذات صلاحيات، دققت في طلبات نقل الملكية، في متصرفية القدس في حال دون حصل اليهود على أراضي زراعية جديدة، لعدة سنوات [٢٨].

قام وجهاء القدس بحملات احتجاج واسعة، تمثلت في سيل من العرائض الجماعية، ضد تملك اليهود المهاجرين الجدد للأراضي في فلسطين، وضد متصرف القدس، رشيد بك، الذي أبدى محاباة ملحوظة لليهود الأجانب، واتهمَ من قِبل الأهالي بنقل الأراضي لليهود، بطرق غير قانونية، مما أدى إلى إقصاء رشيد بك عن متصرفية القدس.

كما شاهدت فلسطين صدمات عنيفة بين الفلاحين الفلسطينيين

ومستوطني بتاح تكفا، مما دفع السلطات العثمانية إلى تعزيز قوة الشرطة في ميناء يافا، وفرض حظر شبه كامل على إقامة المهاجرين اليهود في فلسطين. وعندما اشترى اليهود، عام ١٩٠٠، مساحة من الأرض قرب طبرية، بالتواطؤ مع السلطات المحلية العثمانية، هاجم الفلاحون الفلسطينيون الفنيين اليهود، الذين جاءوا لمسح الأرض، في محاولة من أولئك الفلاحين لمنع إتمام الصفقة، وبالفعل نجح العرب في إلغاء بعض الصفقات التي عقدها الصهاينة، وزادت حدة الاشتباكات بين العرب واليهود، بعد أن تزايدت المعارضة الفلاحين لقدوم اليهود الأجانب من فلسطين.

موقف الموظفين العثمانيين:

في محاولة لتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أكدت السلطات العثمانية على تقوية الجهاز الإداري في فلسطين، لذلك نرى أن أشخاصًا ثلاثة تعاقبوا على إدارة متصرفيه القدس، وهم:

١- محمد شريف رؤوف باشا [٣]: أيد، تأييداً حازماً، سياسة عبد الحميد في منع اليهود من الإقامة في فلسطين، وكان يسارع لطرد الحجاج اليهود من فلسطين، بالقوة، بمجرد انقضاء المدة المسموح لها.

لذلك، التفت المنظمات اليهودية إلى الأراضي الواقعة شمالي البلاد، لأن المسؤليين الرسميين كانوا أقل صلابة من موظفي متصرفيه القدس. واكتشفت السلطات أن موظفي ميناء يافا المرتشين كانوا يرسلون كل شهر إلى الوالي بيانات كاذبة، تفيد بأن كل اليهود الذين دخلوا البلاد، خلال الشهر السابق، قد عادوا من حيث أتوا واتهمت الحكومة العثمانية

قائممقام يافا بأخذ رشوة من اليهود الممنوعين من الإقامة في فلسطين، وذلك للسماح لهم بدخول الميناء، دون تسجيل أسمائهم، وتم عزله، وشدد الوالي من إجراءاته، وعززت قوة الشرطة في ميناء يافا، واستبعدت منها العناصر الفاسدة [٢٩].

على الرغم من الإجراءات المشددة، التي اتبعها رؤوف باشا، فإنه لم يستطع ايقاف استيطان اليهود في متصرفية القدس، بصورة قاطعة، نظرًا لتلقي الموظفين العثمانيين رشاوى في هذا المجال، ثم قيام سفراء الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا بحماية رعاياها اليهود، إلى أن استطاع سفير الولايات المتحدة اليهودي، أوسكار شتراوس، أن يحمل السلطات العثمانية على استبدال برؤوف باشا، والٍ آخر للقدس، بعد تلفيق اتهامات لرؤوف باشا [٣٠].

٢- رشيد باشا: على خلاف رؤوف باشا، سمح لليهود بالاستيطان في فلسطين، وفي عهده استخدم اليهود مختلف الوسائل لشراء الأراضي، بما في ذلك رشوة الإداريين العثمانيين، الذين قاموا بتجريد الفلاحين، والمزارعين العرب من أراضيهم نظراً لعدم استطاعة الفلاحين سداد الديون. وحصلت جمعية التوطين الصهيونية على ١٩.٠٠٠ دونماً وبلغ عدد المستوطنين ٤٠.٠٠٠ مستوطناً عام ١٩٠٤ [٣١].

نزولاً عند الضغوط العربية، والاحتجاجات التي قام بها عرب فلسطين، استبدل به، في عام ١٩٠٦، علي أكرم بك، كما استبدل بحاكم القدس العثماني حاكم آخر.

٣- علي أكرم بك: وضع القيود على الهجرة اليهودية موضوع التنفيذ بشدة وأثبت أثناء توليه المسئولية، كل الحرص على وقف الهجرة اليهودية، وقد تخلص منه الاتحاديون، بعد انقلابهم على السلطان عبد الحميد، لأن الحقبة القصيرة، الممتدة خلال عشرين شهراً من حكمه، طبقت فيها تعليمات الباب العالي، على أكمل وجه.

خلافاً للموقف العثماني الرسمي المتمثل في السلطان عبد الحميد وحكومته، فإن بعض المتنفذين في الإدارة العثمانية المحلية في فلسطين، تحايلوا على القوانين، وتعاملوا مع القناصل الاجانب والمهاجرين اليهود، لتسهيل دخول اليهود إلى فلسطين، وإقامتهم دون وجه حق. وهكذا، استمرت الهجرة اليهودية عن طريق رشوة الموظفين العثمانيين، إن الاعتماد على الرشوة شاع بين الموظفين العثمانيين في جميع تعاملاتهم.

في هذا الصدد، يقول الزعيم الصهيوني، حاييم وايزمان، في مذكراته:

" كنا نعرف أن أبواب فلسطين كانت مغلقة، وأن اليهودي كان يمكن أن يُطرد، حالاً، من قبل السلطات، وأن القانون التركي يمنع الحصول على الأراضي، ولو أننا حاولنا أن نكون نظاميين لفزعنا، ولكننا عبرنا عن طريق ملتوٍ، فاليهود استقروا في فلسطين، ولم يطردوا، واشتروا أرضًا، أحيانًا عن طريق رجال صورة، أو بالرشوة، لأن الجهاز التركي كان فاسدًا " (٣٢).

موقف الدول الاجنبية:

غني عن القول بأن القيود التي فرضها السلطان على هجرة اليهود

في فلسطين فشلت، إلى حد ما، في تقييد هجرة اليهود، واستيطانهم أرض فلسطين. ففي عام ١٩٠٨ كان ٨٠.٠٠٠ من اليهود يسكنون فلسطين، وما يعني أن نسبة العنصر اليهودى قد انتقلت من ٥% إلى ١٠%، من إجمالى سكان فلسطين، وذلك في غضون ثلاثين سنة، وعلاوة على الإقامة في المدن المقدسة، فقد أقام اليهود في مناطق تمتد من يافا وحيفا، وأنشأوا ستاً وعشرين مستعمرة زراعية، ضمت ألف نسمة [٣٣].

يمثل ذلك بالنسبة للحكومة العثمانية فشلاً، يرجع بلا شك، إلى جوانب ضعف الإدارة العثمانية المحلية، وفسادها، لكنه يرجع، بدرجة أكبر، إلى سياسة الدول الأجنبية. فقد عمدت الدول الأوروبية، وروسيا، والولايات المتحده إلى تشجيع هجرة اليهود من هذه الدول إلى فلسطين، وسهّلت لهم تلك الدول الإقامة غير القانونية في فلسطين.

نظرًا لضعف الحكومة العثمانية من جهة، وازدياد تآمر الدول الاستعمارية، من جهة ثانية، فقد قوبلت القوانين والتشريعات العثمانية المقيّدة لإقامة اليهود في فلسطين بالمعارضة، والمحاربة من الدول الأجنبية، التي كانت تعمل جاهدة على ترسيخ المشروع الصهيوني الاستعماري، وكثيرًا ما كانت تلك الدول تتحدى الباب العالي، في معارضتها لتلك السياسة العثمانية.

لعبت السياسة البريطانية والأمريكية دورًا فعالاً في إنجاح عملية تهريب اليهود، وشراء الأراضي، بأساليب ملتوية، وكان نشاط السفير الأمريكي الصهيوني في استانبول، أوسكار شتراوس، في هذا المجال ملحوظًا، حيث لم تكن الولايات المتحدة أقل تطلعًا إلى تنفيذ المشروع

الصهيوني من الدول الأوروبية.

استمر تهجير اليهود إلى فلسطين، بازدياد النشاط الاستعماري، ونشاط قناصل الدول الأجنبية في هذا المجال. وجاءت وفود المهاجرين اليهود إلى فلسطين، دون أى سند اللهم الا نظام الامتيازات الأجنبية، الذي ساد في العهد العثماني والذي أباح للدول الأجنبية التدخل لصالح اليهود الأجانب، باسم حماية رعايا تلك الدول، إذ حصل كثير من اليهود على وضعية " المحمي " من جانب القنصليات الأوروبية، وباسم الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، ورعاية مصالح اليهود المضطهدين.

ثالثاً: اليهود والاستاحة بعبد الحميد:

بعد فشل المنظمات الصهيونية في إقناع عبد الحميد، بإعطائه امتياز الاستيطان في فلسطين، تركزت الجهود الصهيونية على التخلص من السلطان، وتنصيب بديل، له القدرة على إلغاء القيود التي فرضها عبد الحميد.

وقد عبَّر هرتزل عن ذلك، بقوله: " لقد فقدنا الأمل في تحقيق آمال اليهود في فلسطين، فإن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض [الموعودة]، طالما ظل عبد الحميد قائمًا في الحكم، مستمرًا فيه " (٣٤).

أجمع الصهاينة على إدانة عبد الحميد، لأنه عرقل المشروع الصهيوني. يقول الصهيوني ليبرمان: " سوف نذهب إلى الأرض [الموعودة]، بعد إبعاد السلطان الظالم، عبد الحميد، واليوم يقوم سلطان ضعيف على إدارة فلسطين، لا يتدخل في شئون هجرتنا، كان يحكم

فلسطين أصدق الأمم لتعاليم محمد، وهم العرب القساة الذين لا يرحمون. في حالة هجرة اليهود إلى فلسطين، في عهد الحكم العربي، والسلطان التركي عبد الحميد، كان هؤلاء يمنعون اليهود من النزول في فلسطين و يبقون في البواخر، حتى يهلكوا جوعى. في هذه الفترة انتهى ذلك العهد الأسود وسوف نتخلص من الاستبداد و نجتمع هناك إن إخواننا اليهود أنفقوا أموالاً طائلة لإبعاد ذاك السلطان الظالم من الحكم " [٣٥].

تذكر المصادر الصهيونية أنه بسبب موقف السلطان عبد الحميد (المتصلب في المشروع الصهيوني)، عرض هرتزل على الصهاينة، في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٠٤، اقتراحًا يقضي بأن يبحر هرتزل إلى البوسفور، في سفينتين، وينسف قصر يلدز، ويعمل على إتاحة الفرصة للسلطان بالهرب، أو القبض عليه، وتعيين سلطان آخر، بدلاً منه، وإقامة حكومة تعطي اليهود امتياز الاستيطان في فلسطين. ورغم غرابة الفكرة، فقد درسها هرتزل، وقدر تكاليفها، وفكر في عواقب فشلها، فتراجع عنها، بسبب خشيته من قيام مذبحة هائلة، يُمنى بها اليهود من الدولة العثمانية، إذا فشل المشروع [٣٦].

إن مواقف عبد الحميد المتصلبة أمام تحقيق المشروع الصهيوني باستيطان اليهود أرض فلسطين، جعلهم يوقنون باستحالة تحقيق مشروعهم، طالما بقي عبد الحميد في الحكم. لذلك تلاحمت جهود الصهاينة مع الدول الأوربية، التي سعت للانقضاض على الدولة العثمانية، وتقسيم ممتلكاتها فيما بين الدول الأوروبية.

تلاحمت جهود الصهاينة مع الدول الأوروبية، وقدمتا شتى وسائل

الدعم للمعارضين لحكم السلطان عبد الحميد، داخل تركيا، مثل جمعية " الاتحاد والترقي " [٣٦]، واستخدامها أداة بما يحقق مصالح الصهاينة والغرب.

أكدت الجمعية الإسرائيلية في مصر على أن أهم وجابتها إدخال المطبوعات التي تهاجم عبد الحميد إلى داخل حدود الدولة العثمانية، بأي شكل من الأشكال [٣٧]. وعمد عدد كبير من اليهود إلى التسرب في صفوف الحركات القومية التركية، وخاصة لجنة " الاتحاد والترقي ".

ثمة اتفاق بين المؤرخين على أن أقطاب " الاتحاد والترقي " كانوا من اليهود، أو من تلاميذهم، وحملة آرائهم، والمنفذين لمخططاتهم.

يقول، في هذا الصدد، المؤرخ سيتون واتسون " إن أصحاب العقول لحركة " الاتحاد والترقي "، عام ١٩٠٨، كانوا يهودًا من الدونمة [٣٨]، أما المساعدات المالية، فإنها كانت تصل إليهم عن طريق الدونمة، ويهود سلانيك " [٣٨].

النائب البريطاني، أوبري هربرت يقول: " إن يهود سلانيك، الذين يُعرفون بالدونمة كانوا مدبري الثورة الحقيقية و لم يكن احد يعلم عنهم الكثير، إلا العلماء، ولكن ما من أحد يتنبأ بأن هذه الفئة اليهودية المغمورة المعروفة بالدونمة ستطلب دوراً رئيسياً في ثورة، كان لها نتائج خطيرة في سير التاريخ[٣٩]. ويؤكد هذه الحقيقة الكاتب اليهودي إبراهام غلانانتي، في كتابه " الأتراك اليهود ".

بعد أن تحدث القنصل البريطاني في القدس، في عام ١٩٠٨، عن

المصاعب والعراقيل التي وضعها عبد الحميد في مواجهة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، انتقل إلى القنصل الدور الفعال لليهود في حركة " الاتحاد والترقي "، كما وصف المستشار السياسي للسفير البريطاني في القدس، جيرالد فيتسموس، ضباط " تركيا الفتاة " بأنهم عصابة، يقف وراءها اليهود والصهيونية العالمية، بتحالف مع الماسونية (*)، التي كان انتشارها في الشرق عظيمًا (٤٠).

ضمت جماعه " الاتحاد والترقي " في صفوفها مجموعه من الشباب المثقفين الأتراك، بالإضافة إلى يهود الدونمة بتأييد المحافل الماسونية، والغرب، وقامت على إثارة المشاعر القومية عند الأتراك، تحت شعار علو
" الطورانية " (**)، وكانت الغاية منها فصم عرى العلاقة بين العرب والأتراك، بعد الإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد.

إن لليهود الأوربيين، واليهود المحليين في الدولة العثمانية، في القرنين التاسع عشر، والعشرين، دور ضخم في إرساء تيار القومية الطورانية، فالعلماء اليهود في الغرب، مثل لوملي دافيد، وليون كاهون، وأرمينيوس فامبري، تصدوا للكتابة عن أصول الفكرة القومية الطورانية، كما أن اليهود المحليين في الدولة العثمانية، مثل ايمانيول قرصوه، ومئيز كوهين، وابراهام غالانتي كان لهم ضلع في جمعية " الاتحاد والترقي "، ويقول موئيز كوهين: " من الإلزام أن يتخذ جميع الأتراك، كل الوسائل، في سبيل سمو الجنس التركي" (٤١).

أكدت الأحداث عظم نفوذ اليهود، وكثرتهم الغالبة في حركة " تركيا

الفتاة "، فقد كان من زعمائهم المؤسسين نسيم رويسو و يشم ماذليخ، وانضم، لاحقاً، ابراهام غلاناتي، وموئيذ كوهين، وإيمانويل قراصوه، وجاويد، ومترسالم، وآخرون.

يعتبر إيمانويل قراصوه من أهم شخصيات التي لعبت دوراً مهماً في حركة " تركيا الفتاة "، وهو يهودي، أسباني الأصل، وعنصر مؤسس لأول محفل ماسوني في تركيا، ولعب دورًا مهمًا في احتلال إيطاليا لليبيا، نظير مبلغ من المال دفعته إليه إيطاليا، وكان قراصوه أحد أعضاء الوفد الذي نقل إلى عبد الحميد نبأ خلعه، سنة ١٩٠٩، وقد أشار عبد الحميد إلى قراصوه، قائلاً: " ماهو عمل هذا اليهودى في مقام الخليفة؟ " [٤٢].

يورد البروفسور الأمريكي، أرنست. أ. رامزور، شواهد عدة عن علاقة جماعة " تركيا الفتاة " بالماسونية، والدول الأجنبية. يقول: " أما فيما يتعلق بأعضاء (تركيا الفتاة)، في أوروبا، فيبدو بأن عددًا منهم ارتبط بالمحافل الماسونية، لما كانوا في المنفى ". يردف رامزور: " إن أحد المحللين عن علاقة الثورة التركية بالماسونية قد أكد، أنه في حوالي سنة ١٩٠٠، قرر محفل الشرق الأعظم الفرنسي إزاحة السلطان عبد الحميد، وبدأ يجتذب لهذا الغرض حركة (تركيا الفتاة)، منذ بداية تكوينها، ثم إن محللاً آخر أكد بأن الثورة التركية كلها، تقريبًا، من عمل مؤامرة يهودية ماسونية، وأن الماسونية لقيت رواجًا في تركيا، لبعض الوقت، على أثر ثورة ١٩٠٨ [٤٣].

لقد أفاد أعضاء جمعية (الاتحاد والترقى)، التي أسقطت عبد الحميد، لانتسابهم من الماسونية، بحمايتها لهم، فقد ضمت الجمعيات الماسونية

عدداً كبيرًا من الأجانب و هؤلاء كانوا يتمتعون بامتيازات من الحكومة، تجعلهم قادرين على حماية أعضاء الجمعية، ومساعدتهم في نقل مطبوعاتهم من مكان إلى آخر، وفتح مقار لاجتماعات أعضاء " الاتحاد والترقي ".

وقد أدلى أحد أعضاء جمعية " الاتحاد والترقي "، رفيق مانياسي زادة، بتصريحات إلى صحيفة " تمبس " الفرنسية، في باريس، عقب نجاح انقلاب حركة " الاتحاد والترقي "، حيث جاء فيها " لقد كانت للمساعدات المالية والمعنوية التي تلقيناها من الجمعية الماسونية الأثر الكبير في حركتنا. ويجب أن لا نستغرب ذلك، لأننا ماسونيون، أيضًا، وأود أن أوجه شكري إلى الجمعية الماسونية الإيطالية، التي أمدتنا بالعون العظيم، نظرًا لارتباطنا الوثيق بها[٤٤].

يؤكد ما سبق أن السفير البريطاني في تركيا، السير جيرار لوثر، ذكر في رسالته إلى وزير خارجية بريطانيا، آنذاك، أن لجنة (الاتحاد والترقي)، تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفًا يهوديًا - تركيًا مزدوجًا، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية، ويمدها اليهود بالعقل المدبِّر، وبالمال، والنفوذ الصحفي القوي في أوروبا. إن اليهود الذين يبدون، الآن، في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة، يعملون على السيطرة الاقتصادية على (تركيا الفتاة)، ولكي يصل اليهود إلى مراكز النفوذ، فإنهم يشجعون الاتجاهات القومية التركية " [٤٥].

إن اليهود و الحركة الماسونية سعوا، بشدة، لعزل السلطان عبد الحميد، كما تعمَّد اليهود نقل عبد الحميد، بعد الإطاحة به إلى ولاية

سلانيك، مركز يهود الدونمة، وتحديد إقامته في قصر يملكه صراف يهودي. وعبرت الصحف اليهودية في سلانيك عن غبطتها في الخلاص من " مضطهد إسرائيل " كما وصفته هذه الصحف، وأخذت تزف البشائر بالخلاص من مضطهد اليهود، الذي رفض الاستجابة لطلب هرتزل أكثر من مرة واعتبروا يوم الإطاحة بعبد الحميد عيداً لهم (٤٦).

بعد الإطاحة بعبد الحميد، تسلم الحكم في الدولة، بصورة حقيقية، أعضاء " الاتحاد والترقي "، حيث أشرف على أمور الدولة أركان يهود الدونمة، وهم: جاويد، وقراصوه، وغيرهم، الذين أفسحوا المجال لتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين.

اكتشف بعض أقطاب حركة " الاتحاد والترقي "، فيما بعد، أنهم وقعوا تحت تأثير الصهيونية. يقول أحد قادة الاتحاديين العسكريين، أيوب صبري:

" لقد وقعنا في شرك اليهود، عندما نفذنا رغبات اليهود عن طريق الماسونيين، لقاء صحيفتين من الليرات الذهبية، وفي الوقت الذي عرض فيه اليهود ثلاثين مليون ليرة ذهبية على السلطان عبد الحميد لتنفيذ مطالبهم، إلا أنه لم يقبل بذلك " (٤٧).

من القرائن التاريخية السابق عرضها، نستطيع القول:

تزامنت جهود الصهاينة لإقامة دولتهم المزعومة في فلسطين، مع فترة الاضمحلال التي مرت بها الدولة العثمانية والتدهور الكبير الذي أصابها، في مواجهة السعي الأوربي لاقتسام ممتلكاتها. فلم يعد للدولة العثمانية الوزن السياسي، أو الثقل العسكري، الذي تمتعت به في فترتها

الأولى، ولذلك لم يكن في مقدور السلطات العثمانية أن تخوض بنجاح، صراعاً، سياسيًا، وعسكريًا رهيبًا ضد التحالف الصهيوني الغربي.

تملك اليهود لأراضي فلسطين بدأ في عهد السلطان سليمان القانوني، ومن بعده، واستمر، بصورة متقطعة، في عهد السلطان عبد الحميد، بالرغم من القوانين التي أصدرها للحد من هجرة اليهود إلى فلسطين.

لقد نجح اليهود في التسلل إلى أرض فلسطين عبر عده ثغرات، منها:

-

- قانون الأراضي العثماني، منذ عام ١٨٥٨، الذي يعد بمثابة ثغرة تسلل منها اليهود، إذ قاموا بشراء الأراضي بأسماء عربية، وتركية، فمن نقاط الضعف التي تسجلها هذه الدراسة على السلطان عبد الحميد أنه لم يلغ هذا القانون.

- عمد اليهود إلى استغلال النظام الفاسد في انحاء الدولى العثمانية وقدموا الرشاوى لبعض المسئولين العثمانيين، لتسهيل إقامة اليهود، بصورة غير قانونية في فلسطين.

- المساهمة الاجنبية في استيطان اليهود ارض فلسطين كانت فعالة، ودؤوبة، وتواصل تدخل القنصليات الأجنبية لحماية اليهود المقيمين في فلسطين، بطرق غير شرعية، باعتبارهم رعايا هذه القنصليات.

بالرغم من أوجه القصور في سياسة عبد الحميد تجاه اليهود، والتي أدت إلى إخفاقه في منع التسلل اليهودي إلى فلسطين، فإنه نجح في الحد من هذه الهجرة، وفي الحفاظ على عروبة فلسطين.

إن سياسة السلطان عبد الحميد تجاه الصهيونية واضحة، ووقوفه ضد المشروع الصهيوني في فلسطين، كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بحكمه.

لقد جاءت نهاية حكم عبد الحميد لتفتح المجال الواسع امام النشاط الصهيوني في فلسطين، فبعد زوال حكم عبد الحميد، تدفق اليهود بأعداد هائلة إلى فلسطين، و قدم حكم (الاتحاد والترقي) التسهيلات اللازمة لليهود، ومالبثت أن قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وتمت تصفية الدولة العثمانية، على أيادي الاتحاديين، وانفسح المجال أمام بريطانيا والصهيونية لابتلاع فلسطين.

العجيب أن توجه إلى السلطان عبد الحميد تهمة في واحد من أكثر مواقفه صلابة فإن موقف عبد الحميد الرافض للمشروع الصهيوني، على الرغم من الأموال الطائلة التي عرضت عليه، يؤيد هذا الموقف ويوثّقه، قرائن قاطعة من مصادر تاريخية، لا تقتصر على مؤيديه، و إنما تتجاوز إلى خصومه.

* * *

مراجع الفصل الثاني والعشرون

(*) لعب أنور باشا، وجمال باشا دورًا رئيسيًا في انقلاب جماعة " الاتحاد والترقي "، ضد السلطان عبد الحمدي. رفيق شاكر النتشه، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٥، ص ١١٣.

(١) د. محمد حرب، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، القاهرة، دار الهلال، كتاب الهلال، العدد ٤١٨، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥، ص ١٤.

(*) اسم أطلقه الأوروبيون على الدولة العثمانية.

(٢) د. نادر العطار، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة، دور حكام السلاطين الفعلي في العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩٠٨)**، دمشق، ص ٤٩.

(**) السنجق وحدة إدارية، تلي المتصرفية في أهميتها، أما نابلس فكان اسمها البلقاء، وأطلق عليها اسم نابلس، بعد عام ١٨٨٨.

(٣) إميل توما، **فلسطين في العهد العثماني**، عمان، الدار العربية للنشر والتوزيع، د.ت، ص ١٣٤.

(٤) د. أحمد ناوي النعيمي، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٤٠.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: -.

- **الموسوعه الفلسطينية**، القسم الثاني، دراسات القضيى الفلسطينية المجلد الخامس بيروت،
ط ١، ١٩٩٠.

صابر موسى، نظام ملكية الاراضى في فلسطين في أواخر العهد العثماني، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، العدد ٩٥، ص٨٣.

(*) تأسست جمعية الأليانس في فرنسا على يد ستة أشخاص، سنة ١٨٦٠.

(٦) حسان على الحلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٥٧ - ١٩٠٩)**، بيروت، الدار الجامعية، ط٢، ١٩٨٠، ص ٣٩. ٠.

(٧) النعيمى، **مصدر سبق ذكره** ص ١٤٦.

(٨) د. محمود صالح منسى، **دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٢، ص ٨٢.

(٩) النتشة، **مصدر سبق ذكره** ص ١٠١ - ١٠٢.

(١٠) د. جمال عبد الهادى، **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ - الطريق إلى بيت المقدس**،

المنصورة، دار الوفاء، ١٩٩٤، ص ٢٠.

(١١) د. عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٨٦، ص ٩٧٦.

(*) المتصرفية وحدة إدارية، تلي الولاية مباشرة في الأهمية والمساحة، وقد خُصّت القدس بهذا المركز، نظرًا لمنزلتها المقدسة، وقد التقت حدود متصرفية القدس الجنوبية بالحدود المصرية في سيناء، وتحددت المساحة الفلسطينية من ولاية بيروت ومتصرفية القدس.
ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٦٠، ص ٢٤٤.

(**) المقصود الصدر الأعظم في استانبول، الموازي لمنصب رئيس الوزراء.

(١٢) محمد طه الجاسر، لكن السلطان لم يصمد، **العربي** (الكويت)، آذار / مارس ٢٠٠١، العدد ٥٠٨، ص ١٦٥.

(*) بولوني، عمل ملحقًا في سفارة النمسا بالآستانة، وكان على علاقة طيبة بالسلطان عبد الحميد.

(١٣) توما، **مصدر سبق ذكره**، ص٨٣.

(١٤) أنيس صايغ (محررا)، **يوميات هرتزال**،منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط٢، ١٩٧٣، ص ٧٦.

(١٥) عبد الهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص٢١.

(١٦) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٤.

(١٧) النتشه، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٨.

(١٨) **الموسوعه الفلسطنيه**، القسم العام، المجلد الخامس، دمشق ط١، ١٩٨٤، ص ١٥٨.

(١٩) النتشة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٣.

(٢٠) العطار، **مصدر سبق ذكره**، ص٥١.

(٢١) النتشه، **مصدر سبق ذكره**، ص٣١ - ١٤.

(٢٢) النعيمى **مصدر سبق ذكره** ص٤٣.

(٢٣) السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية (١٨٩١ - ١٩٠٨)**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦، ص ٣٤.

(٢٤) حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢.

(٢٥) انظر نص هذة المذكرة:
وزارة الارشاد القومي، الهيئه العامه للاستعلامات، **ملف وثائق فلسطين**، القاهرة، ج١، ١٩٦٩، وثيقة رقم ٥١، ص ١٣٩.

(٢٦) لمزيد من التفصيل، انظر:
- الشناوى، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٦٩ - ٩٧٢.

(٢٧) قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٣.

(*) البرلمان العثماني، ومقره استانبول.

(٢٨) النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧.

(*) تركي، مكث في القدس اثنتي عشرة سنة (١٨٧٧ - ١٨٨٩)، وكان من الموالين للعرب، وعرف بعدائه للأوروبيين.

النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٢٩) النتشة **مصدر سبق ذكره** ص١٧٢ - ١٧٣.

(٣٠) النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٦ - ٥٧.

(٣١) لمزيد من التفصيل أنظر:

- اميل توما، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧٦ - ١٧٧.
- النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢.
- النتشة، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٨٢.

(٣٢) حاييم وايزمان، **التجربة والخطأ**، ترجمة وديع البستاني، الناصرة، مطبعة الحكيم، ١٩٦٤، ص ١٩٦.

(٣٣) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، الجزء ٢، القاهرة دار الفكر للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩٢، ص ١٩٦.

(٣٤) حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص١٢.

(٣٥) أورده النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٠.

(٣٦) الشناوي، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٧١.

(*) في عام ١٨٨٩، شكل جماعة من طلبة المدارس العسكرية، في استانبول، منظمة سرية هدفها الواضح، عزل السلطان عبد الحميد، وتلقت هذه المنظمة دعمًا من الدول الأوروبية.

(٣٧) النتشة، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨١.

(**) الدونمة: كلمة تركية، أطلقها الأتراك على اليهود الذين هاجروا من أسبانيا إلى تركيا، بعد اضطهادهم على أيدي محاكم التفتيش منذ القرن الخامس عشر، وهي كلمة تركية مركبة من جزئين: " دو " بمعنى اثنين، وهي فارسية الأصل، و " نمة "، بمعنى نوع. وكلمة " دونمة "، تعني الفرق القائمة على نوعين من الأصول: يهودي - إسلامي. والمقصود بها من تظاهروا بالإسلام، وأضمروا اليهودية، وعاشوا بوجهين. وصارت لقبًا شائعًا لتلك الجماعة.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد إبراهيم زغرورت، **دور يهود الدونمة في إسقاط الخلافة العثمانية**، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩١.

(٣٨) أورده: النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٣.

(٣٩) لمزيد من التفيصيل، انظر:

- أنور الجندي، **يقظة الفكر العربي في مواجهة الاستعمار**، القاهرة، الأنجلو مصرية،

١٩٧١، ص ٩٧ - ٩٩.

- سعيد الأفغاني، سبب خلع السلطان عبد الحميد، **العربي** (الكويت) مارس / آذار ٢٠٠١، العدد ٥٠٨، ص ٦٧ - ٦٩.

(*) جاءت تسمية الماسونية من كلمة " ماسون " وتعني بالإنجليزية والفرنسية البناء و " فرى " بمعنى حر، فتصبح، " فرى ماسون "، ولكن العرب أطلقوا اسم " ماسونية ".

(٤٠) النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩.

انظر: سيف الدين البستاني، **أوقفوا هذا السرطان/ حقيقة الماسونية وأهدافها**، دمشق، دار النهضة، ١٩٥٩، ص٢١.

(**) اتجاه الطورانية يؤكد أن الترك من أعرق الأمم، وشعارهم عدم التدين، وإهمال " الجامعة الإسلامية "، وعاد هذا الاتجاه إلى إحياء عقائد الترك الوثنية، السابقة لإسلامهم، كالوثن التركي القديم " بوزقورت "، الذي وضعوا له الأناشيد، وألزموا الجيش بأن يصطف لإنشادها، عند كل غروب، وقد سيطر هذا الاتجاه على جماعة " الاتحاد والترقي".

- لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد حرب، مونيز كوهين يهودي عثماني من قادة الطورانية، **العربي** (الكويت)، أيار / مايو ١٩٨٢، ص ٨٧ - ٨٩.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) فتحي رضوان، ملف كامل لقضية خطيرة، **الدوحة**، (الدوحة) العدد ٧٦، ١٩٩٨، ص ٢٧.

(٤٣) إرنست. آ. رامزور، **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**، ترجمة أحمد صالح العلي، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٠، ص ٧٧ - ٧٩.

(٤٤) النتشة، **مصدر سبق ذكره** ص ١٧٠.

(٤٥) موسوعة القضية الفلسطينية، **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية**، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ١١٤.

(٤٦) جون هاسلب، **السلطان الأحمر عبد الحميد**، ترجمة فيليب عطا الله، بيروت، دار الروائع الجديدة، ١٩٧٤، ص ٣١٩ - ٣٢٧.

(٤٧) أورده: النعيمي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩.

* * *